وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 23 November, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يستقر عند أدنى مستوى متأثراً بمفاوضات السلام المعززة للإمدادات العالمية

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار النفط بنحو 1 %، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، يوم الجمعة، لتستقر عند أدنى مستوياتها في شهر، مع سعي الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا من شأنه أن يعزز إمدادات النفط العالمية، في حين حدّ عدم اليقين بشأن أسعار الفائدة الأميركية، من إقبال المستثمرين على المخاطرة..

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 82 سنتًا، أو 1.3 %، لتستقر عند 62.56 دولارًا للبرميل، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 94 سنتًا، أو 1.6 %، ليستقر عند 58.06 دولارًا. انخفض كلا الخامين القياسيين بنحو 3 % خلال الأسبوع، مسجلين أدنى مستوياتهما منذ 21 أكتوبر.

انقلبت معنويات السوق إلى السلبية مع سعي واشنطن للتوصل إلى خطة سلام بين أوكرانيا وروسيا لإنهاء الحرب المستمرة منذ ثلاث سنوات، في حين من المقرر أن تدخل العقوبات المفروضة على منتجي النفط الروسيين، روسنفت، ولوك أويل، حيز التنفيذ يوم الجمعة.

حذّر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يوم الجمعة من أن أوكرانيا تُخاطر بفقدان كرامتها وحريتها بسبب خطة سلام واشنطن، وهي اقتراحٌ قال الرئيس الأميركي دونالد ترمب إن على كييف قبوله في غضون أسبوع.

بينما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الجمعة إن المقترحات الأميركية للسلام في أوكرانيا قد تُشكّل أساسًا لحل النزاع، لكن إذا رفضت كييف الخطة، فإن القوات الروسية ستتقدم أكثر. وقد يسمح اتفاق السلام لروسيا بتصدير المزيد من الوقود. كانت روسيا ثاني أكبر مُنتج للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة في عام 2024، وفقًا لبيانات الطاقة الفيدرالية الأميركية.

وقال جيم ريد، المدير الإداري في دويتشه بنك: "مع ورود أنباء المحادثات في الوقت الذي يُتوقع فيه سريان العقوبات الأميركية على أكبر شركتي نفط روسيتين يوم الجمعة، شهدت أسواق النفط بعض الارتياح إزاء المخاطر التي تُهدد إمدادات النفط الروسية". ومع ذلك، قد يكون التوصل إلى اتفاق سلام أمرًا بعيد المنال.

وقال محللو بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء: "التوصل إلى اتفاق ليس مؤكدًا"، مضيفين أن كييف رفضت مرارًا مطالب روسيا ووصفتها بأنها غير مقبولة. وأضافوا: "يتزايد تشكك السوق في فعالية القيود الأخيرة المفروضة على شركتي النفط الروسيتين روسنفت ولوك أويل". وأمام الأخيرة مهلة حتى 13 ديسمبر لبيع محفظتها الاستثمارية الدولية الضخمة.

كما أثر ارتفاع الدولار الأميركي على أسعار النفط. فقد سجل الدولار أعلى مستوى له في ستة أشهر مقابل سلة

أنقر هنا للرجوع للأعلى

من العملات الأخرى، مما جعل النفط المسعر بالدولار أكثر تكلفة بالنسبة للعديد من المشترين العالميين.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة الأميركية، دعت لوري لوغان، رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، إلى إبقاء سعر الفائدة دون تغيير "لفترة" ريثما يُقيّم البنك المركزي مدى تأثير المستوى الحالي لتكاليف الاقتراض على الاقتصاد.

وقالت سوزان كولينز، رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن، إن السياسة النقدية في مكانها الصحيح، مشيرةً إلى أنها لا تزال متشككة في الحاجة إلى خفض أسعار الفائدة مجددًا في اجتماع الشهر المقبل.

وقال جون ويليامز، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، بأن البنك المركزي لا يزال قادرًا على خفض أسعار الفائدة "على المدى القريب" دون تعريض هدفه للتضخم للخطر. وقد يعزز انخفاض أسعار الفائدة النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

وفي أخبار اقتصادية أخرى، تباطأ نشاط المصانع الأميركية إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر في نوفمبر، حيث أدى ارتفاع الأسعار بسبب الرسوم الجمركية على الواردات إلى كبح الطلب، مما أدى إلى تراكم السلع غير المباعة، مما قد يعيق نمو الاقتصاد ككل.

تأثرت أسعار النفط بمزيج من ضعف الأصول الخطرة نتيجة المخاوف المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، إضافة إلى المخاوف الخاصة بسوق النفط حول مقترح السلام الأميركي بين روسيا وأوكرانيا، والذي قد يزيل أحد آخر عوامل الدعم الصعودية في السوق.

ازدادت فروق الأسعار الزمنية قوة بشكل أكبر في مقدمة منحنى الأسعار، حيث ارتفعت فروق برنت الفورية فوق 60 سنتاً منذ أواخر أكتوبر، وكذلك ارتفعت فروق الخام الأميركي، ودبي لكن بدرجة أقل. ومع ذلك، يبقى منحنى العقود المستقبلية لخام برنت قريباً جداً من موقعه قبل شهر.

وجاءت بيانات المخزونات متباينة بين انخفاض في المخزونات الأميركية، وزيادة في سنغافورة، واستقرار فعلي للمخزونات في شمال غرب أوروبا. وإجمالًا، تبقى المخزونات النفطية الأميركية منخفضة بشكل ملحوظ رغم المخاوف من تزايد الإمدادات الفائضة، بينما ترتفع المخزونات عمومًا في أوروبا وسنغافورة.

بينما بدأت هوامش أرباح المنتجات المكررة لوقود الطرق الرئيس مثل الديزل والبنزين، أخيراً بالانخفاض بعد مستوياتها الفلكية التي وصلت إليها بداية الأسبوع، لكنها لا تزال مرتفعة للغاية مع استمرار شح أسواق المنتجات المكررة.

وأظهرت البيانات أن المضاربين كانوا مشترين صافين لكل من عقود خام برنت وعقود زيت الغاز، مع بقاء مخاطر التموضع في برنت متوازنة تقريباً، بينما وصلت مخاطر التموضع في زيت الغاز إلى مستويات مرتفعة للغاية. كما أن انتهاء الإغلاق الحكومي الأميركي سمح للهيئات بالبدء في نشر بيانات السوق تدريجياً مرة أخرى، لكن هذه الإصدارات لن تعكس الواقع الحالي للسوق حتى نهاية يناير 2026.

من جهته، بنك جولدمان ساكس يوم الاثنين انخفاض أسعار النفط حتى عام 2026، مشيرًا إلى زيادة في الإنتاج ستُبقي السوق في فائض كبير يبلغ حوالي مليوني برميل يوميًا. ويتوقع البنك أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 56 دولارًا للبرميل، وخام غرب تكساس الوسيط 52 دولارًا في عام 2026، وهو أقل من المنحنيات المستقبلية الحالية البالغة 63 دولارًا و60 دولارًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأشار البنك إلى أن "موجة العرض للفترة 2026-2025 تنبع في الغالب من المشاريع طويلة الدورة التي شهدت قرارات استثمار نهائية قبيل الجائحة، والتي تأخر تنفيذها خلال الجائحة، وجميعها الآن قيد التشغيل، ومن القرار الاستراتيجي لأوبك بتقليص تخفيضات الإنتاج".

في وقت، تعزز أوبك+، أو منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بالإضافة إلى روسيا وحلفاء آخرين، الإنتاج منذ أبريل. كما يزيد منتجون آخرون، مثل الولايات المتحدة والبرازيل، العرض، مما يزيد من مخاوف تخمة المعروض ويؤثر سلبًا على الأسعار.

وأضاف البنك: "لذلك، نتوقع أن يرتفع سعر خام برنت/غرب تكساس الوسيط إلى توقعاتنا طويلة الأجل عند 80/76 دولارًا أميركيًا بحلول أواخر عام 2028". وأفاد بأنه في عامي 2026/2027، قد ينخفض سعر خام برنت إلى ما دون 40 دولارًا أميركيًا إذا ثبت أن إمدادات الدول غير الأعضاء في أوبك أكثر مرونة من المتوقع، أو إذا دخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود، ولكنه قد يرتفع فوق 70 دولارًا أميركيًا للبرميل إذا انخفض الإنتاج الروسي بشكل حاد.

في تطورات أسواق الطاقة، تبني باكستان جزيرة اصطناعية للتنقيب عن النفط، حيث تعمل شركة "باكستان بتروليوم" المملوكة للدولة على استصلاح أراضٍ في عرض البحر بهدف إنشاء منصة انطلاق لتعزيز عمليات التنقيب عن النفط والغاز.

وقال أرشد باليكار، المدير العام للاستكشاف وتطوير الأعمال في الشركة، الذي تحدّث على هامش مؤتمر للنفط والغاز في إسلام أباد، إن الجزيرة الاصطناعية ستُقام على بعد 300 كيلومتر من سواحل إقليم السند في الجنوب. وأشار إلى أن المنصة ستُشيّد بارتفاع يبلغ نحو ستة أقدام، لتوفير الحماية من المدّ العالي وضمان استمرار أعمال التنقيب دون انقطاع، على مدار الساعة.

في الصين، بدأ أول مشروع صيني لتحويل الفحم إلى كيميائيات باستخدام الهيدروجين الأخضر، عملياته التجارية يوم الخميس. ومن المتوقع أن ينتج المشروع 70.59 مليار متر مكعب من الهيدروجين سنويًا. وعادةً ما تُحوّل مصانع الكيميائيات التي تعمل بالفحم، الفحم إلى غاز اصطناعي - وهو مزيج من أول أكسيد الكربون والهيدروجين - والذي يمكن تحويله لاحقًا إلى منتجات تشمل الأمونيا والميثانول والأوليفينات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أرامكو السعودية تعيد منصات الحفر.. صفقات ضخمة تنعش السوق في 2026

الطاقة

تتصدر أرامكو السعودية مشهد صفقات الحفر خلال النصف الثاني من 2025، بعد أن أطلقت موجة واسعة من قرارات إعادة تشغيل منصات كانت خاضعة للتعليق.

ومن شأن التحوّل أن ينعش سوق الخدمات النفطية، إذ يعكس توسعًا سريعًا في مشروعات التنقيب خلال الأشهر المقبلة.

ووفقًا لنتائج مسح أجرته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، يأتي النشاط في وقت تتجه فيه أرامكو السعودية إلى تعزيز قدراتها في قطاع الغاز، واستعادة طاقات حفر مُعلّقة منذ عام 2024.

وبحسب تقديرات منصة الطاقة، يمثّل استئناف العمل في الحفارات البحرية والبرية إشارة إلى عودة الزخم في خطط التطوير، بعد مدة من التباطؤ عقب قرار تثبيت السعة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا.

وشهد شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2025 عودة منصات كبرى إلى الخدمة، بالإضافة إلى تجديد عقود تمتدّ لسنوات طويلة مع شركات محلية ودولية.

وتزامن النشاط الجديد مع حرص شركات الحفر على إعادة تموضع أساطيلها داخل المملكة، مستفيدةً من الإشعارات المتتالية التي تلقّتها من أرامكو بشأن عودة الحفارات للعمل، سواء عبر التجديد طويل الأجل أو عبر الموافقات الفورية على استئناف تشغيل منصات بحرية.

وفي موازاة ذلك، تسعى شركات خدمات الطاقة إلى تعزيز خبراتها التقنية لتلبية متطلبات المرحلة، لا سيما مع توسُّع عمليات الغاز غير التقليدي وحفر الآبار الأفقية، بوصفهما محورًا أساسيًا في إستراتيجية المملكة المستقبلية.

صفقات الحفر مع أرامكو

شكّلت صفقات الحفر مع أرامكو جوهر التحركات الكبرى في الأسابيع الماضية، إذ أعلنت الشركات المتعاقدة استئناف أعمال مُعلّقة وتوقيع عقود جديدة تعيد ضخ النشاط إلى القطاع.

وخلال 2024، علّقت أرامكو السعودية عمل 18 منصة حفر من 6 شركات مختلفة، شملت شركة الحفر العربية، وأديس السعودية.

وجاءت الإعلانات الجديدة متناغمة مع توجهات شركة أرامكو السعودية نحو رفع كفاءة أسطول الحفر وتحسين معدلات الاستعمال.

وأعلنت شركة "إتش آند بي" (H&P) -Helmerich & Payne-، في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تلقّيها إشعارًا لإعادة تشغيل 7 حفّارات برية داخل المملكة، على أن يُعاد تفعيلها تدريجيًا خلال النصف الأول من العام المقبل 2026.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتتوقع الشركة، المُدرَجة في بورصة نيويورك، تشغيل 24 منصة داخل السعودية منتصف العام المقبل، من بينها 8 حفارات (FlexRig) و16 حفّارة استحوذت عليها عبر صفقة KCA Deutag.

ويمثّل الإعلان واحدًا من أكبر برامج إعادة التفعيل في تاريخ الشركة داخل المملكة، ويتوافق مع موجة العودة الواسعة للحفارات المعلّقة خلال الشهر الجاري.

عقود أرامكو مع الحفر العربية

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، أعلنت شركة الحفر العربية تجديد 4 عقود مع أرامكو السعودية بقيمة تتجاوز ملياري ريال (533.3 مليون دولار)، بمُدد تتراوح بين 5 و10 سنوات.

وبحسب بيانات صفقات الحفر العربية لدى منصة الطاقة، يضيف هذا التجديد 30 سنة تشغيلية جديدة إلى سجلّ أعمال الشركة، ليرتفع رصيدها المستقبلي إلى 12.2 مليار ريال (3.25 مليار دولار) بنهاية 2025.

ويتعلق 3 من هذه العقود بحفّارات ضمن عمليات استئناف تشغيل أُعلنَت مؤخرًا، ما يعكس حجم التحول الذي يشهده القطاع في مدة قصيرة.

(الريال السعودي = 0.27 دولارًا أميركيًا)

عودة منصات شيلف دريلينغ

في 30 يونيو/حزيران 2025، حصلت شركة شيلف دريلينغ على تمديد لمدة 5 سنوات لمنصة "هاي آيلاند 5"، لتُواصل العمل حتى يوليو/تموز 2030، بقيمة مضافة قدرها 133 مليون دولار.

وتكتسب المنصة، التي بُنيت عام 1981 وجُددت عام 2013، أهمية خاصة مع اتجاه الشركة لزيادة جاهزية الأصول البحرية بعد عام من التوقفات التي طالت العديد من منصاتها.

وشهد نوفمبر/تشرين الثاني 2025 موجة جديدة من الإشعارات، أبرزها موافقة أرامكو على استئناف تشغيل منصة "هارفي إتش وارد" قبل نهاية يناير/كانون الثاني 2026، بعد توقُّف استمر أكثر من عام، وبناءً على ذلك، حُدِّد تاريخ انتهاء العقد في أكتوبر/تشرين الأول 2029.

عودة منصات أديس

أعلنت أديس السعودية، في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2025، تلقّيها إشعارات بإعادة تشغيل أحد عقود الحفر البحري وعدد من عقود الحفر البري داخل المملكة.

ومن المقرر أن تستأنف أديس العمل ضمن عقد الحفر البحري، في يناير/كانون الثاني 2026، عبر تشغيل منصة أدمارين 510.

وفي سياق متصل، تتّسع دائرة النشاط مع قرب إتمام صفقة استحواذ شركة أديس على شيلف دريلينغ خلال الربع الرابع من العام الجاري 2025.

وبعد الصفقة التي تبلغ قيمتها 390 مليون دولار أميركي، يرتفع الأسطول المشترك إلى 76 منصة مملوكة، إضافة إلى 4 منصات تديرها أديس، وهو ما يعزز حضور الشركتين في السوق السعودية التي تُعدّ الأكبر إقليميًا.

توسُّع بيكر هيوز.. دعم خطط الغاز

في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2025، أعلنت شركة بيكر هيوز توقيع اتفاقية مع أرامكو السعودية لتوسيع عمليات حفر الأنابيب الملفوفة في حقول الغاز السعودية، ليرتفع أسطولها من 4 إلى 10 وحدات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتتيح هـذه الخطـوة تعزيـز الوصـول إلى المكامـن الصعبـة وتسريـع تطويـر الحقـول الجديـدة، وتأتي ضمـن تعـاون يمتـد لما يقـرب مـن عقديـن مـع أرامكـو.

ويقوم نهج الشركة على دمج تقنيات "كويل تراك" (Coil-Trak)، وتحليل المكامن، وحلول إدارة المشروعات، ما يرفع كفاءة الإنتاج ويزيد معدلات الأمان مقارنة بأساليب الحفر التقليدية، ومن المقرر بدء العمل ضمن الاتفاقية الموسّعة في عام 2026.

الخلاصة..

بهذه التطورات المتسارعة، تتحول سوق الحفر السعودية إلى نقطة جذب رئيسة لشركات الخدمات العالمية، إذ يعيد النشاط الواسع لأرامكو هيكلة توقعات الحفر للسنوات المقبلة، مع تعزيز قدرات الغاز وتوسيع نطاق أعمال النفط في آن واحد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رئاسة المملكة لـ«COP16» تعزز ربط أجندات المناخ

الرياض

تواصل رئاسة الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD COP16)، التي تتولاها المملكة، قيادة الزخم العالمي لتعزيز التعاون الدولي من أجل حماية الأرض والمناخ والطبيعة، وذلك خلال مشاركتها الفاعلة في أعمال مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP30) في البرازيل.

وجمعت رئاستا (COP16) و(COP30) قادة الحكومات والمنظمات الدولية والعلماء والشباب وممثلي المدن والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية، في جلسة رفيعة المستوى بعنوان "ربط أجندات العمل من (COP16) إلى (COP30): تعزيز التعاون في قضايا الأرض والمناخ والطبيعة"، بهدف تعزيز الحوار والتعاون المشترك في هذه القضايا العالمية المحورية.

وأكد الدكتور أسامة فقيها، وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة للبيئة، مستشار معالي رئيس مؤتمر الأطراف خلال الجلسة، على أهمية تضافر الجهود بين اتفاقيات ريو، قائلًا: "يواصل تدهور الأراضي ارتفاعه بمستويات مقلقة، ما يؤثر سلبًا على أجندتي التنوع البيولوجي والمناخ. وبعد جولات جديدة من المفاوضات، أصبح لزامًا على العالم أن يحوّل الطموحات إلى خطوات عملية منسقة، فعندما تتكامل الجهود الهادفة إلى حماية الأرض والمناخ والطبيعة، تتعافى النظم البيئية بوتيرة أسرع، وتزداد مرونة المجتمعات وقدرتها على مواجهة التحديات".

وأصدرت الرئاسات الخمس لاتفاقيات ريو، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الثلاثين (COP 30)، ومؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي (CBD COP16)، ومؤتمر الأطراف السابع عشر (COP17) لاتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، ومؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD COP16)، ومؤتمر الأطراف السابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP17)، دعوة مشتركة لتعميق التعاون، مستفيدةً من زخم أجندة العمل المناخي العالمي، وخطة عمل الرياض، والمبادرات التي أُطلقت خلال مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي في كالي. وأكدت الرئاسات على أن قضايا تدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ تمثل تحديات مترابطة تستدعي استجابات شاملة، ينبغي تنفيذها عبر إجراءات منسقة من خلال المبادرات والمنصات العالمية المعنية بتطبيق اتفاقيات ريو.

وشهدت الجلسة عرض بيان بيليم المشترك حول أجندات العمل، وهو الأول من نوعه من مجتمع أجندة العمل، ويهدف إلى تعزيز الجهود الدولية المشتركة لاستعادة الأراضي المتدهورة، وحماية النظم البيئية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الجفاف وتغير المناخ، ودعم سبل العيش المستدامة من خلال أدوات تنفيذ قائمة على التعاون، مثل منصة تعزيز التعاون المشترك (SCP) وخطط تسريع تنفيذ الحلول (PAS)، إلى جانب مبادرات تشمل شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف (RGDRP)، ومنتدى "الأعمال من أجل

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الأرض" (Business4Land) ومبادرة البرازيل المتعلقة بتسريع الاستثمارات في استصلاح الأراضي الزراعية على نطاق واسع (RAIZ).

وسلطت رئاسة مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي (CBD COP16)، الضوء على كيفية تعزيز مواءمة أجندات العمل بين الاتفاقيات لتعزيز أثر إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، في حين أشارت رئاسة (COP30) إلى أن التنفيذ القائم على التعاون سيكون عاملًا حاسمًا في تحقيق أهداف (COP30) وما بعده.

وأكد ممثلو الشباب والمؤسسات العلمية ومسؤولو المدن على أهمية الابتكار، وتعزيز الشراكات الشاملة، وتبني الحلول المحلية، كما أشار ممثلو الشعوب الأصلية إلى ضرورة أن يظل النهج القائم على الحقوق والمعارف التقليدية محورًا رئيسيًا في جهود التنفيذ.

وأجمع المشاركون على أن التنفيذ القائم على التعاون، والمدعوم بمبادرات أجندة العمل، ومنصات الاتفاقيات المشتركة، ومشاركة جميع فئات المجتمع، سيكون عاملًا محوريًا لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف عام 2030.

وبينما يتطلع العالم لإجراء أول تقييم عالمي للأراضي خلال مؤتمر الأطراف السابع عشر (COP17) في أولان باتور العام المقبل، تجسد هذه الفعالية رفيعة المستوى التزام رئاسة مؤتمر الأطراف السادس عشر (COP16) بتعزيز وتفعيل التعاون الدولي الهادف إلى تحقيق أهداف أجندات الأراضي والمناخ والطبيعة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

أنس الحجي: الطاقة النووية في السعودية مسار حتمي.. وهكذا تحقق الاستقرار

أحمد بدر

تصدّرت الطاقة النووية في السعودية عناوين الأخبار، خلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إلى واشنطن، والتي حظيت باهتمام غير مسبوق؛ ولا سيما في ملف الطاقة، في ظل الطفرة العالمية بالذكاء الاصطناعي والارتفاع الهائل في استهلاك الكهرباء المرتبط بمراكز البيانات.

في هذا السياق، أوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن ملف الطاقة النووية لدى المملكة لم يعد مسألة مرتبطة بالتفضيل بين مصادر متعددة، بل تحوّل إلى ضرورة إستراتيجية مرتبطة مباشرة بخطط البلاد لتحولها الرقمي وصعودها الصناعي والتقني.

وأشار إلى أن الزيادة المتسارعة في أحمال الكهرباء، والدور المركزي للذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات ضمن رؤية 2030، يفرضان إعادة هيكلة منظومة الإمدادات المستقبلية؛ إذ إن الطاقة النووية في السعودية باتت الحلقة المفقودة في معادلة الأمن الكهربائي طويل المدى.

وقال إن النقاشات السعودية الأميركية لا تقتصر على التعاون التجاري أو التقني، بل تمتد إلى منظومة شاملة لنقل المعرفة، بما يتوافق مع التوجه الجديد الذي يجعل الطاقة النووية في السعودية محورًا في تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز تنافسية المملكة في الصناعات الحديثة.
وجاءت هذه التصريحات خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة" قدمها أنس الحجي عبر مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا) تحت عنوان: "محمد بن سلمان في واشنطن.. لماذا تحتاج السعودية إلى الطاقة النووية؟".

لماذا لم تعد الطاقة النووية خيارًا في السعودية؟

تحوّلت الطاقة النووية في السعودية من بديل محتمل إلى عنصر أساسي في خطط الطاقة الوطنية، نتيجة الطفرة الهائلة في استهلاك الكهرباء داخل قطاعات تعتمد على أحمال ثابتة وموثوقة، مثل مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي؛ إذ يرى أنس الحجي أن هذه الصناعات لم تعد قابلة للاعتماد على مصادر متقطعة.

وكشف عن أن جزءًا كبيرًا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تُناقش بين الرياض وواشنطن مرتبط مباشرة بقطاع الطاقة وتأتي الطاقة النووية في السعودية في صدارتها؛ لأنها ترتبط برؤية المملكة للتحول إلى مركز عالمي للتقنيات المتقدمة وإنتاج الطاقة منخفضة الانبعاثات لدعم النمو الصناعي.

الطاقة النووية في السعودية

ويشرح أنس الحجي أن الاهتمام الأميركي يعود إلى أن السعودية أصبحت لاعبًا إستراتيجيًا في توطين التقنية، وهو ما يجعل الطاقة النووية جزءًا من منظومة أوسع لنقل التكنولوجيا، وليس مجرد مشروع لإنتاج الكهرباء؛ إذ يعكس اهتمام القيادة السعودية رغبةً في بناء قدرات طويلة المدى.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأشار إلى أن تطوير المفاعلات النووية السلمية في المملكة يتوافق مع توجهات دولية جديدة ترى في الطاقة النووية وسيلةً لخفض الضغط على مصادر الغاز، الذي تحتاج إليه المملكة لصناعات ذات قيمة مضافة، وهو ما يجعل توفير كهرباء مستقرة عبر الطاقة النووية في السعودية شرطًا للنمو الاقتصادي.

وأكد أن استمرار الاعتماد على النفط والغاز في التوليد سيؤدي إلى تحويل صادرات المملكة من الوقود إلى الاستهلاك المحلي؛ ما يهدد العوائد النفطية؛ لذلك فإن الطاقة النووية تُعد حلًا إستراتيجيًا لمنع الإخلال بالميزان الاقتصادي وضمان استمرار التوسع الصناعي.

ويرى الحجي أن المملكة لا تنظر إلى الطاقة النووية بوصفها بديلًا عن الشمس أو الرياح، بل مكملًا لها؛ إذ تمنح الطاقة النووية في السعودية استقرارًا في الإمدادات، وتغطي الأحمال الثقيلة دون انقطاع، وهو شرط أساسي لمراكز البيانات التي لا تتحمل ثواني من التوقف في بيئة مناخية حارة.

الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات

أوضح أنس الحجي أن النمو الضخم في الذكاء الاصطناعي يضاعف أحمال الكهرباء في كل دول العالم، مشيرًا إلى أن الطاقة النووية في السعودية تُعَد مسارًا حتميًا؛ لأن مراكز البيانات تحتاج إلى طاقة مستمرة وغير متقطعة، وهو ما لا توفره المصادر المتجددة وحدها، مهما توسعت المملكة في مشروعاتها.

وأشار إلى أن تكلفة تخزين الكهرباء من الشمس والرياح عبر البطاريات لا تزال مرتفعة على مستوى العالم؛ ما يجعل الاعتماد الحصري عليها غير ممكن لحماية أحمال الذكاء الاصطناعي، ولهذا أصبحت الطاقة النووية في السعودية جزءًا أساسيًا من تصميم البنية الرقمية الجديدة التي تسعى المملكة لقيادتها عالميًا.

وذكر خبير اقتصادات الطاقة أن رؤية 2030 تستهدف بناء واحدة من أكبر منظومات البيانات والذكاء الاصطناعي في المنطقة؛ الأمر الذي يرفع الطلب على طاقة ثابتة لا تنقطع، وهو ما يجعل الطاقة النووية الخيار الوحيد الذي يتيح توفير استقرار مستمر على مدار الساعة دون تقلبات إنتاجية.

كما شرح أن استمرار الاعتماد على الغاز لتغذية هذه المنشآت سيؤدي إلى تحويله بعيدًا عن الصناعات البتروكيماوية التي توفر قيمة مضافة أكبر؛ ومن ثَم تمثل الطاقة النووية في السعودية صمام أمان يحمي الصناعات الإستراتيجية من خسارة مواردها لصالح التوليد الكهربائي.

ولفت إلى أن انتشار مراكز البيانات في دول الخليج يفرض متطلبات تبريد ضخمة، خاصة في المناخ الصحراوي؛ ما يزيد الحاجة إلى تدفق كهربائي راسخ. وهنا تصبح الطاقة النووية في السعودية عاملًا حاسمًا لإنشاء مراكز بيانات عالمية قادرة على المنافسة في بيئة مناخية صعبة.

وأكد أن الدول المتقدمة تتجه إلى المسار نفسه؛ إذ تسعى الولايات المتحدة وأوروبا وكوريا الجنوبية إلى الربط بين المفاعلات النووية ومراكز البيانات الضخمة. وهذا الاتجاه ينسجم مع الخطط السعودية التي تجعل من الطاقة النووية قاعدة للبنية الرقمية المستقبلية.

نقل التقنية والتحول الصناعي في السعودية

أشار أنس الحجي إلى أن أبرز ما يميّز التوجه السعودي الحالي هو التركيز على نقل التقنية، وليس الاستيراد أو الشراء المباشر، موضحًا أن الطاقة النووية في السعودية ليست مجرد مشروع توليدي، بل هي برنامج إستراتيجي لامتلاك المعرفة التقنية التي ستحدد موقع المملكة في المستقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأكد أن كل الشركات العالمية التي تتفاوض معها المملكة تدرك أن شرط نقل التقنية أصبح أساسيًا، وهو ما يثير تحفظات بعض الدول والسياسيين؛ لأن الطاقة النووية في السعودية ترتبط مباشرة بمنح قدرات صناعية متقدمة للدولة، وهو ما يجعل الاستثمار فيها ذا بُعد جيوسياسي.

وأشار إلى أن هذا التوجه يتسق مع مسار تحول أرامكو من شركة وطنية إلى شركة طاقة عالمية؛ إذ إن بناء قدرات جديدة؛ بما فيها النووية، يعزز مكانتها في الأسواق ويجعل الطاقة النووية في السعودية عنصرًا بمشروع التحول إلى لاعب عالمي في كل مصادر الطاقة، وليس النفط فقط.

وشرح أنس الحجي أن التعاون بين السعودية والولايات المتحدة يشمل مجالات أوسع مثل الطاقة الشمسية والرياح والتقنيات التخزينية المتقدمة، لكن يظل جوهر هذا التوجه مرتبطًا بأن برامج مثل الطاقة النووية في السعودية توفر قاعدة صناعية أكثر قوة واستقلالية في المستقبل.

وأضاف: "الدول التي تنتقد هذا المسار تدرك أن نقل التقنية يغير قواعد اللعبة على المدى الطويل؛ لذلك تشهد برامج مثل الطاقة النووية نقاشات حادة؛ لأنها تمنح المملكة موقعًا قياديًا في صناعة متقدمة ذات تأثير اقتصادي وسياسي عالمي".

واختتم الحجي تصريحاته بالإشارة إلى أن مواجهة الطلب المستقبلي الهائل على الكهرباء، واستدامة النمو الاقتصادي في الصناعات عالية القيمة، تبرران توجه المملكة لاستعجال برنامج الطاقة النووية في السعودية بوصفه حجر الأساس في مزيج الطاقة المقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تعاظم العائد المتوقع على اقتصاد المملكة

الرياض

محمد حميدان

تعاظم المردود الإيجابي المتوقع أن يجنيه الاقتصاد السعودي جراء تعزيز الشراكة الاستراتيجية التي تربط المملكة والولايات المتحدة بعد اتفاقهما على زيادة فرص الشراكة الاقتصادية بينهما لتصل إلى تريليون دولار، تمثّل استثمارات القطاع الخاص النسبة الأكبر منها، في ظل جاذبية السوق الأمريكي الذي يعد أكبر اقتصاد في العالم تسعى كبرى الدول والشركات إلى الاستثمار فيه، ويرجح أن تسهم عوائد تلك الزيادة في مساندة الجهود المبذولة لتحقيق مستهدفات رؤية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى مضاعفة نقل المعرفة والتكنولوجيا والابتكار المفيد للاقتصاد وتعزيز البحث والتطوير المشترك والتدريب، وأن تعمل تلك الزيادة الضخمة في معدل الاستثمار المشترك على تعزيز العلاقات الاقتصادية وتحقيق مزيد من التعاون المشترك في مختلف المجالات وخلق مزيد من الفرص للشركات والمؤسسات بما فيها الصغيرة والمتوسطة.

ودعا صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- في المنتدى الذي ضم مجتمع الأعمال السعودي - الأميركي والذي أقيم على هامش زيارة العمل الرسمية لسموه للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة من 18 - 19 نوفمبر 2025م، إلى اغتنام الفرص الجاذبة التي توفرها الشراكة السعودية الأميركية، مبيناً أن الرياض وواشنطن ستوقعان اتفاقات استثمارية في قطاعات واسعة، مثل الدفاع والطاقة والذكاء الاصطناعي.

وأكد، وزير الاستثمار المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، بلوغ إجمالي الاستثمارات والاتفاقيات بين الشركات الأمريكية والسعودية 575 مليار دولار أمريكي الاستثمارات تشمل 307 مليارات دولار تم الإعلان عنها خلال زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب للرياض في مايو الماضي، بالإضافة إلى التزامات ثنائية لاحقة، وصفقات جديدة بقيمة 267 مليار دولار، تم إبرامها في منتدى الاستثمار الأمريكي السعودي.

كما، بين خالد الفالح، أن الاتفاقيات تضمنت مجموعة من الصفقات المتطورة، التي تعزز التعاون الاستراتيجي في مجالات الطاقة، والذكاء الاصطناعي، والدفاع، والفضاء، والتمويل، والتعليم، والبنية التحتية، والرعاية الصحية، مما يتيح للشركات الأمريكية الوصول إلى السوق السعودي الذي يعد من الأسواق الأسرع نموًا والأكثر حيوية في العالم، حيث تقود رؤية المملكة 2030 تحولًا اقتصاديًا واسع النطاق، وستستفيد الشركات السعودية من الاتفاقيات الموقعة لتعزيز الوصول إلى التقنية الأمريكية، وسهولة الوصول إلى السوق الأمريكي الأكبر في العالم، مما يقود مرحلة جديدة من النمو، حيث تسهم الصفقات في تنمية اقتصادَيْ المملكة والولايات المتحدة.

وتعكس زيادة فرص الشراكة الاقتصادية بين المملكة والولايات المتحدة لتصل إلى تريليون دولار حكمة القيادة الرشيدة –أيدها الله – وبعد نظرها في توجيه دفة العمل

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رؤية 2030 من نجاح كبير يدلل عليه تحقيقها لـ93% من مؤشرات الأداء المرحلية أو تجاوزها في عام 2024، ووصول 85% من مبادراتها إلى مرحلة الاكتمال أو تسير في المسار وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي 3.9% عام 2024، بالمقارنة مع عام 2023)، وخطوة لضمان السير قدما نحو تحقيقها لعموم مستهدفاتها من التنمية المُستدامة المنشودة للأجيال القادمة وهو طريق يتطلب السير فيه الاستمرار في تنويع الاقتصاد والاستثمار والبحث عن موارد جديدة، إضافة إلى التوسع في استقطاب المعرفة والتكنولوجيا والابتكار خصوصا وأن الصناعية التكنولوجية السعودية تُصنَّف حديثة النشأة، إذ سيؤمن الاستثمار الموسع فرصا عديدة للتعاون مع الشركات الأمريكية في مجالات التكنولوجيا والابتكار، كما سيكون له دور كبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة معدلات الاستثمار بين البلدين والتعاون المشترك في مختلف المجالات وخلق الفرص الملائمة لشتى الكيانات والشركات بما فيها الصغيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة الوظائف ونقل المعرفة وبناء الكفاءات المحلية.

وستلعب زيادة فرص الشراكة الاقتصادية بين المملكة والولايات المتحدة لتصل إلى تريليون دولار دورا مهما تسويق الفرص الاستثمارية النوعية بالمملكة وفي تحقيق فوائد مالية وتجارية عديدة للملكة خصوصا وأن المملكة أصبحت ضمن مقدمة الدول في عدد من المؤشرات المرتبطة بالتنافسية والجاهزية الاقتصادية ومن ذلك تواصل تطوير التشريعات والأنظمة، وتبسيط الإجراءات،وتنامي القدرات البشرية المؤهلة، وموقعها الجغرافي، الذي يصلها بأهم الأسواق الإقليمية والعالمية، إضافة إلى وفرة مواردها الطبيعية، وأسعار الطاقة التنافسية، إلى جانب بنيتها التحتية المتطورة، ومدنها الصناعية المتقدمة، كما أن المنتجات السعودية أثبتت جودتها وأصبحت مطلوبة في كثير من الأسواق الدولية بما فيها أسواق الولايات المتحدة وتتنوع المنتجات السعودية لتشمل عدة قطاعات، منها الكيماويات والبوليمرات والمنتجات الغذائية مثل التمور والقهوة وزيت الزيتون، وقطاع الموضة والأزياء كالعباءات والملابس الجاهزة ومنتجات الجمال والعناية الشخصية وغيرها من المنتجات التي يدعم التوسع في التعاون المشترك بين المملكة والولايات المتحدة تسهيل دخولها إلى الأسواق الأمريكية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إنتاج الكويت من الغاز ينخفض للشهر الرابع على التوالي

الطاقة

انخفض إنتاج الكويت من الغاز الطبيعي خلال الربع الثالث من 2025، بنسبة 2.2%، ما يعادل 120 مليون متر مكعب، على أساس سنوي وفصلي، مع تراجُعه في سبتمبر/أيلول للشهر الرابع على التوالي.

وبحسب بيانات حديثة حصلت عليها وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، تراجع إنتاج الغاز في الكويت إلى 5.12 مليار متر مكعب (1.96 مليار قدم مكعبة يوميًا) خلال المدّة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول 2025، مقارنة مع 5.24 مليار متر مكعب (2.01 مليار قدم مكعبة يوميًا) في المدّة نفسها من 2024.

كما انخفض استهلاك البلاد من الغاز بنسبة 5% على أساس سنوي في الربع الثالث 2025، ليصل إلى 4.049 مليار متر مكعب (1.55 مليار قدم مكعبة يوميًا).

وشكّل قطاع توليد الكهرباء والتدفئة 35%، ما يعادل 1.40 مليار متر مكعب من إجمالي الاستهلاك خلال المدّة المرصودة، انخفاضًا من 1.46 مليارًا في المدّة نفسها من 2024.

*(مليار متر مكعب = 35.3 مليار قدم مكعبة)

وتستورد الكويت الغاز المسال لتلبية الطلب من مختلف القطاعات، لكن وارداتها تراجعت خلال الربع الثالث من 2025، مع انخفاض الاستهلاك، مقارنة بالمدّة نفسها من العام الماضي الذي شهد ارتفاعًا قياسيًا في درجات الحرارة وأثقل كاهل قطاع الكهرباء.

إنتاج الكويت من الغاز الطبيعي في 9 أشهر

جاء انخفاض إنتاج الكويت من الغاز الطبيعي خلال الربع الثالث من 2025، مع تراجُع ملحوظ شهده شهر سبتمبر/أيلول المنصرم، لتكون أرقام الأرباع الـ3 على النحو الآتي:

الربع الأول: 4.78 مليار متر مكعب.
الربع الثاني: 5.24 مليار متر مكعب.
الربع الثالث: 5.12 مليار متر مكعب.

ومنذ بداية العام الجاري، كان الانخفاض الوحيد من نصيب الربع الثالث، في المقابل ارتفع إنتاج الغاز في الكويت خلال الربع الأول بنسبة 6%، ما يعادل 270 مليون متر مكعب، مقارنة مع مستوى المدّة نفسها من 2024، والبالغ 4.51 مليار متر مكعب.

كما صعد الإنتاج في الربع الثاني بنحو 4.6%، ما مقداره 240 مليون متر مكعب، مقارنة مع 5.01 مليار متر مكعب في الربع نفسه من 2024، بحسب مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي).

وإجمالًا، ارتفع إنتاج الكويت من الغاز في الأرباع الـ3 الأولى من 2025 إلى 15.14 مليار متر مكعب، بزيادة 2.6% عن مستوى المدّة نفسها من العام الماضي البالغ 14.76 مليارًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يُذكر أن شهر مايو/أيار الماضي شهد تسجيل أعلى مستوى على الإطلاق لإنتاج الكويت عند 1.797 مليار متر مكعب، قبل أن ينخفض تدريجيًا على أساس شهري خلال الأشهر التالية حتى بلغ 1.676 مليارًا في سبتمبر/أيلول الماضي.

إنتاج الغاز في الكويت

واردات الكويت من الغاز المسال
رغم انخفاض الإنتاج، تراجعت واردات الكويت من الغاز المسال في الربع الثالث من 2025، بنسبة 6% على أساس سنوي، تزامنًا مع تراجُع الاستهلاك.

واستوردت الكويت 2.61 مليون طن في الربع الثالث من 2025، مقابل 2.77 مليونًا في المدة نفسها من العام الماضي، بحسب تقرير مستجدات أسواق الغاز المسال العربية والعالمية في الربع الثالث من 2025، الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة.

وبهذا التراجع تخلّت الكويت عن لقب أكبر مستورد عربي للغاز المسال، لصالح مصر التي ارتفعت وارداتها إلى مستويات قياسية عند 3.30 مليون طن، كما يوضح

وخلال الأشهر الـ9 الأولى من 2025، سجّلت واردات الكويت من الغاز المسال 5.74 مليون طن، دون تغيير تقريبًا عن المدّة نفسها من 2024.

خطط تعزيز إمدادات الغاز في الكويت
تعمل الكويت على تعزيز الإمدادات عبر تأمين احتياجاتها من الغاز المسال من جهة، ودفع الإنتاج المحلي من ناحية أخرى.
ففي 2024، وقعت الكويت صفقة مع قطر لاستيراد نحو 3 ملايين طن سنويًا من الغاز المسال لمدّة 15 عامًا، بدءًا من العام الجاري، وهي الصفقة الثانية من نوعها بين البلدَيْن بعد الاتفاق الموقع عام 2020، وبدأ تنفيذه خلال 2022.

وعلى الجانب الآخر، يتجه إنتاج الكويت من الغاز للنمو بوتيرة أكبر، مع تحقيق العديد من الاكتشافات المهمة منذ عام 2024، حيث بدأتها البلاد باكتشاف حقل النوخذة في يوليو/تموز 2024 باحتياطيات 2.1 مليار برميل نفط، و5.1 تريليون قدم مكعبة من الغاز.

وفي يناير/كانون الثاني 2025، عثرت البلاد على اكتشاف جديد في حقل الجليعة باحتياطيات 800 مليون برميل من النفط، و600 مليار قدم مكعبة غاز.

وكان أكتوبر/تشرين الأول 2025 شاهدًا على أحدث الاكتشافات في حقل جزة البحري للغاز، باحتياطيات تريليون قدم مكعبة من الغاز، وأكثر من 120 مليون برميل من المكثفات.

وأظهرت اختبارات حقل جزة للبئر (جزة1-) إنتاجًا استثنائيًا تجاوز 29 مليون قدم مكعبة غاز يوميًا، وأكثر من 5 آلاف برميل يوميًا من المكثفات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رغم غياب أميركا.. "كوب 30" يتوصل لاتفاق للمناخ دون الإشارة للوقود الأحفوري

سي ان بي سي عربية

اتفقت حكومات العالم خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ "كوب 30" في البرازيل السبت 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 على تسوية بشأن اتفاق للمناخ من شأنه تعزيز التمويل للدول الفقيرة التي تواجه الاحتباس الحراري لكن دون أي إشارة إلى الوقود الأحفوري الذي يسببه.

وسعت الدول من خلال هذا التوافق إلى تأكيد أهمية معالجة آثار تغير المناخ عالميا، حتى بعد أن رفضت الولايات المتحدة، أكبر مصدر تاريخي للانبعاثات في العالم، إرسال وفد رسمي.

ووفقا لنص اتفاق اليوم، فإنه يطلق أيضا عملية للهيئات المناخية لمراجعة كيفية مواءمة التجارة الدولية مع العمل المناخي وسط مخاوف من أن تزايد الحواجز التجارية يحد من اعتماد التكنولوجيا النظيفة.

خلافات بين دول غنية ونامية

لكن الاتفاق، الذي جاء بعد مد أجل المفاوضات بمدينة بيليم البرازيلية، كشف أيضا عن خلافات بين دول غنية ونامية، وكذلك بين حكومات تتبنى آراء متعارضة بشأن النفط والغاز والفحم.

وبعد التوصل إلى الاتفاق، أقر رئيس المؤتمر آندريه كوريا دو لاغو بصعوبة المحادثات. وقال "نعلم أن بعضكم كان لديه طموحات أكبر تجاه بعض القضايا المطروحة".

وكان الاتحاد الأوروبي أكبر رافض لصياغة النص الذي تجنب الإشارة إلى الوقود الأحفوري لكنه وافق في النهاية عقب إعلان مجموعة دول منها السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، أن هذه المسألة خارج إطار المناقشة.

ويقول مفوض المناخ بالاتحاد الأوروبي فوبكه هوكسترا للصحفيين قبل إقرار الاتفاق "يجب أن ندعمه لأنه على الأقل يسير في الاتجاه الصحيح" فيما خرجت بعض الدول بتعليقات أكثر قوة.

وقال خوان كارلوس مونتيري مفاوض المناخ في بنما "أي قرار بشأن المناخ لا يتضمن حتى ذكر الوقود الأحفوري لا يعد حيادا بل إنه تواطؤ".

دفعة تمويلية

يطلق اتفاق بيليم مبادرة طوعية لتسريع العمل المناخي لمساعدة الدول على الوفاء بتعهداتها الحالية لخفض الانبعاثات، ويدعو الدول الغنية إلى زيادة حجم الأموال التي تقدمها لمساعدة الدول النامية على التكيف مع آثار ظاهرة الاحتباس الحراري بحلول عام 2035 بما لا يقل عن ثلاثة أمثال.

وأكد العلماء أن الالتزامات الوطنية الحالية بخفض الانبعاثات قد خفضت الاحترار المتوقع بشكل كبير لكنها ليست كافية لمنع تجاوز حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية، وهو المستوى الذي ينذر بآثار لتغير المناخ أشد سوءا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي غضون ذلك أكدت دول نامية حاجتها الماسة إلى أموال للتكيف مع تلك الآثار التي بدأت بالفعل، ومنها ارتفاع منسوب مياه البحار وتفاقم موجات الحر والجفاف والفيضانات والعواصف.

وقال أفيناش بيرسود المستشار الخاص لرئيس بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وهو جهة إقراض متعددة الأطراف تركز على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن تركيز الاتفاق على التمويل أمر بالغ الأهمية في ظل تزايد آثار المناخ.

وأضاف "لكنني أخشى أن العالم لا يزال يفتقر إلى منح سريعة الإصدار للدول النامية التي تتعامل بالفعل مع خسائر وأضرار. هذا الهدف ملح بقدر ما هو صعب".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.